سياسةُ الإنفاقِ العامِّ وأثرُها على التضخُّمِ

دراسةُ حالةِ الاقتصادِ الجزائريِّ خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٩)

أ.د. لبيق محمد بشير
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير
جامعة جيلالي ليابس بالجزائر

دخيسي نور الدين
ط دكتوراه ومفتش بالمديرية الجهوية للخزينة
جامعة جيلالي ليابس بالجزائر

إنَّ فضلَ التطوُّرِ الذي لَحِقَ بالسياسةِ الماليةِ في النُّظُمِ المعاصرةِ جعل من واجبِ الدولةِ، ولِزاماً عليها أن تتدَّخَلَ في توجيهِ الاقتصادِ الوطنيِّ في نواحيه كافَّةً، وأصبحَت السياسةُ الماليةُ تلعبُ دوراً جوهرياً في تحقيقِ الأهدافِ التي ينشدُها الاقتصادُ مع مراعاةِ الأزماتِ كافّةً التي تُهدِّدُ استقرارَه، وتتفاوتُ حدَّتُها حسبَ قوَّةِ المسبِّباتِ وتَبعاتِ أيِّ تفاعلٍ اقتصاديٍّ ما بين الأعوانِ الاقتصاديينَ؛ فالتضخُّم على سبيلِ المثالِ– والذي يُعرَفُ بالارتفاعِ المتزايدِ والمستمرِّ الذي يَمَسَّ السلعَ الاستهلاكيةَ كافَّةً دونَ الخوضِ في ماهيَّتِه– يُعتبَرُ أزمةً واقعيةً يحولُ دونَ نموٍّ اقتصاديٍّ حقيقيٍّ؛ حيث أنَّ كلَّ زيادةٍ في مداخيلِ الأفرادِ مقابلَ ارتفاعٍ في الأسعارِ يُبقي الاستهلاكَ على حالِه؛ فإذا كان الإنفاقُ الحكوميُّ يهدفُ إلى تحسينِ المعيشةِ، وتحقيقِ الرفاهيةِ؛ وبالتالي تفعيلِ الطلبِ من أجلِ الحفاظِ على دورةِ الإنتاجِ فيستلزم تجنُّبَ مثلِ هذه الآثارِ لتُحَقِّقَ السياسةُ الماليةُ أهدافَها.

ولتجنُّبِ مثْلِ هذه الآثارِ ينبغي عرضُ التساؤلِ التالي: ما مدى التأثيراتِ الناجمةِ عن السياسةِ الماليةِ التوسُّعيةِ تجُاهَ معدَّلاتِ التضخُّم؟ وللإجابةِ على هذا الإشكالِ، وقصدِ الإحاطةِ بهذا الموضوعِ قام الباحثُ بتقسيمِ العملِ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

القسمِ الأوَّل: بمَثابةِ المقدِّمةِ تطرَّقَ فيه إلى مفهومِ التضخُّمِ كعُمومياتٍ عنه.

القسمِ الثاني: تطرّقَ فيه إلى السياسةِ الماليةِ فعالجَ زيادةَ النفقاتِ العامَّة؛ وبالأخصّ الأُجور.

ثمَّ القسمِ الثالثِ والأخيرِ عَرضَ فيه حالَ السياسةِ الماليةِ في الجزائر، وقامَ بتقييمِ نتائجِها عن طريقِ الإحصائياتِ والدراسةِ القياسيةِ التي قام بها في آخرِ دراسةِ هذا البحث.

القسمُ الأوَّلُ: عُموميّاتٌ عن التضخُّم[8]

لم تكنْ لدراسةِ تقلُّباتِ النقودِ أهميةٌ كبيرةٌ في ظلِّ النقودِ المعدنية؛ لأنّ النظامَ الاقتصاديَّ كان يسيرُ سيراً طبيعياً ويُحقق التوازنَ تلقائياً، وكانت الفكرةُ السائدةُ هي حيادُ النقود؛ ولكنَّ ظهورَ النقودِ الورقيةِ الإلزاميةِ أدَّى إلى ظهورِ أزماتٍ من حينٍ لآخرَ، وبدأتْ تظهرُ أهميةُ دراسةِ قيمةِ النقود؛ ولكنَّ هذا التغيُّرَ في قيمةِ النقود، أو المستوى العامِّ للأسعارِ في الأغلب ما يكون ارتفاعاً ونادراً ما يكون انخفاضاً، وهذا التغيُّرُ له آثارٌ تنعكسُ على الأفرادِ وعلى الاقتصادِ ككُلٍّ، ومن هنا جاءتْ أهميةُ دراسةِ التضخُّمِ النقديِّ[1].

التضخُّمُ ومؤشِّراتُ الأسعار:

تعريفُ التضخُّم: هناك تعاريفُ عديدةٌ للتضخُّم، كلٌّ منها ينطلقُ من زاويةٍ من زواياهُ، وهذا بسببِ تعقُّدِ ظاهرةِ التضخُّم، وتنوُّعِ عواملِه، وتشعُّبِ آثارِه، وتتعدَّدُ المفاهيمُ الخاصَّةُ بالتضخُّمِ – طبقاً لتعدُّدِ واختلافِ الضوابطِ والأُسُسِ التي تحكُمه؛ فهو يُعرَّفُ على أنّه: الارتفاعُ المتزايدُ في أسعارِ السلعِ الاستهلاكية[2]. ويُعدُّ هذا التعريفُ من أبسطِ أنواعِ التعريفاتِ للتضخُّم؛ حيث تُوجَدُ تعريفاتٌ أُخرى ولكنَّ هذا التعريفَ يُعَدُّ أكثرَ وُضوحاً من وجهةِ نَظرِ المستهلك، وقد يُصاحبُ التضخُّمَ التشغيلُ الكاملُ مقابلَ انخفاضِ البطالة؛ حيث ترتفعُ الأسعارُ كلَّما زادتْ نسبةُ تشغيلِ المعطَّلينَ عن العملِ (شبابِ البطالة).

أمّا إذا كان الأساسُ هو الأسبابُ المنشئةُ للتضخُّمِ فيُعرَّفُ التضخُّمُ على أنّه: "كلُّ زيادةٍ في كمِّيةِ النقودِ المتداولةِ تؤدِّي إلى الزيادةِ في المستوى العامِّ للأسعار"، وهو تعريفٌ مبنيٌّ على النظريةِ الكميةِ للنقودِ التي ترى أنّ زيادةَ العَرضِ النقديِّ هي السببُ في حدوثِ الظواهرِ التضخمية؛ خاصَّةً مع افتراضِ مستوى التوظيفِ الكاملِ، ويلاحظُ

[1]- جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي –دراسة مقارنة، دار الخلدونية الجزائر (2007)ص 125

[2] Gregory N.Mankiw, Macroéconomie, Tradiction la5e Américaine par Jean Hourd, Impriméen Belgique, 2003, p101

من هذا التعريف[1] أنّه تنقصُه الدِّقّةُ والوضوحُ،وصحّةُ الشواهدِ الخاصّةِ به؛ لأنّه لم يستطعْ تفسيرَ ظاهرةِ الكسادِ الكبيرِ(١٩٢٩–١٩٣٣)؛ حيث لم يحدُثِ التضخُّمُ ولم ترتفعِ الأسعارُ رغمَ الزيادةِ في كميةِ النقودِ المتداولةِ.

قياسُ التضخُّمِ: يُعتبَرُ[2]مُعدَّلُ التضخُّمِ على أنّه مُؤشِّرٌ عامٌّ حولَ كيفيةِ الأداءِ الاقتصاديِّ، ويرتبطُ في تغيُّراتِه بتذبذباتِ PNB الحقيقيِّ، ويُمكِنُ معرفةُ مُعدَّلِ التغيُّرِ المؤدِّي للمستوى العامِّ للأسعارِ من فترةٍ لأُخرى، ويُعتبَرُ هذا الأخيرُ مقياساً للقوّةِ الشرائيةِ للدينارِ، أو كميةِ السلعِ والخدماتِ التي يُمكِنُ اقتنائُها بدينارٍ واحدٍ، وتعودُ أصولُ مقياسِ المستوى العامِّ للأسعارِ إلى الاقتصاديِّ الأمريكيِّ Erving Fischer من جامعةِ Yale في عَقدِ العشرينياتِ من القرنِ الماضي، وتوجدُ في الوقتِ الحاليِّ مقاربتانِ للمُستوى العامِّ للأسعارِ وهي بناءُ مؤشِّراتِ السعرِ مباشرةً من البياناتِ عن أسعارِ آلافِ السلعِ والخدماتِ، أو حسابِ المكمشاتِ Deflators.

المكمشُ الضِّمنيُّ أو مكمشُ الناتجِ الداخليِّ الخامّ Implicit Deflators: يحسبُ المكمشُ الضمنيُّ أو مكمشُ الناتجِ الداخليِّ الخامِّ للإنفاقِ الاستهلاكيِّ عند الأسعارِ الثابتةِ ببساطةٍ بتقسيمِ مقاديرِ السعرِ الجاري على مقدارِ السعرِ الثابتِ وهو ما يُسمَّى بمؤشِّرِ Paasche ومنه فإنّ المكمشَ السعرَ الضمنيُّ للإنفاقِ الاستهلاكيِّ في السَّنةِ (j):

$$P_{cj} = \frac{C_{jj}}{C_{j0}}$$

و منطقيّاً فإنّ قيمةَ المكمشِ الضمنيِّ في سَنةِ الأساسِ (٠) هي مساويةٌ للواحدِ ما دام:

$$P_{C0} = \frac{C_{00}}{C_{00}}$$

إنّ هذا المكمشَ هو نوعٌ خاصٌّ لمؤشِّرِ السعرِ، ولنفترضْ أنّنا نريدُ الجوابَ على السؤالِ التالي: بِكَمْ قد ارتفعَت الأسعارُ المدفوعةُ بواسطةِ المستهلكينَ منذ سنةِ الأساسِ (٠)؟ يُمكِنُ أن نعرفَ بأنّ الأسعارَ الفرديةَ قد ارتفعَت في أغلبِها؛ لكنّه ليس جواباً فعليّاً مُقنعاً لمسألةِ ذكْرِ قائمةٍ طويلةٍ من تغيُّراتِ أسعارِ الوحداتِ الفرديةِ؛ فبعضُ الوحداتِ من السلعِ تكونُ أكثرَ أهميَّةً من الأُخرى بالنسبةِ للمستهلكينَ، ونُريدُ أخذَ ذلك بالحسبانِ، ويظهرُ من المقنعِ القولُ بأنّ أهميةَ سلعةٍ ما بالنسبةِ للمستهلكينَ تُسجَّلُ في شكلِ نسبةٍ من الإنفاقِ الكُليِّ الذي يُخصَّصُ لتلك السلعةِ؛ بحيث نستطيعُ ترجيحَ تغيُّراتِ الأسعارِ الفرديةِ بواسطةِ نِسَبِ الإنفاقِ لتعطيَ مُؤشِّراً للارتفاعِ العامِّ للأسعارِ،

[1] -Jean-Guy LORANGER, un article publié dans la revue Critiques de l'économie politique, nouvelle série, no 18, janvier, mars 1982.

[2]:تومي صالح –" مبادئ التحليل الاقتصادي" - دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع- الجزائر،2004،ص66.

والمشكلُ الوحيدُ الذي يظهرُ هو من غيرِ الواضحِ أيّ نِسَبِ الإنفاقِ ستأخُذ؟ هل تلك السائدةُ في تلك السَّنةِ الجاريةِ (j) أم في سَنةِ الأساسِ؟

للتوضيحِ أكثرَ لنعتبرَ توسيعَ تعريفِ المكمشِ الضمنيِّ للإنفاقِ الاستهلاكيِّ المعطى أعلاهُ يكون لدينا:

$$P_{cj} = C_{ij} / C_{j0} = \frac{\sum_{i=1}^{n} q_{ij} p_{ij}}{\sum_{i=1}^{n} q_{ij} p_{i0}}$$

نستطيعُ اعتبارَ سعرِ كلِّ سلعةٍ فرديةٍ في السَّنةِ (j) أن تكونَ مُساويةً لسعرِها في السَّنةِ (٠) مُضافاً إليها تغيُّراتها أي:

$$P_{ij} = P_{i0}(1 + SP_i)$$

أي أنّ SP_i هي مُعدَّلُ نسبةِ التغيُّرِ في سعرِ السلعةِ (١) منذ سَنةِ الأساسِ (٠) مستعملينَ ذلك، وتفكيكُ القانونِ الموجودِ بالمعادَلةِ (*) نحصلُ على:

$$P_{cj} = \frac{q_{1j} p_{10}[1 + sp_1] + q_{2j} p_{20}[1 + sp_2] + ...}{\sum_{t=1}^{n} q_{ij} p_{i0}}$$

$$P_{cj} = W_1(1 + sp_1) + W_2(1 + sp_2) + W_3(1 + sp_3) + ...$$

$$W_1 = \frac{q_{ij} p_{i0}}{\sum_{t=1}^{n} q_{ij} p_{i0}}$$

مع أن: $\sum W_i = 1$

إذنْ يُصبحُ لدينا:

$$P_{cj} = 1 + W_1 sp_1 + W_2 sp_2 + W_3 sp_{3+} .....$$

$$P_{cj} = 1 + S\sum_{t=1}^{n} W_i P_i$$

مؤشِّرُ أسعارِ الاستهلاكِ: يقيسُ مؤشِّرُ أسعارِ الاستهلاكِ Consumer Price Index تكلفةَ الشراءِ لسلعةٍ ثابتةٍ من السلعِ والخدماتِ مُمثِّلَةً لمشترياتِ مستهلكي المدنِ، ومنه فإنّ مؤشِّر CPI أو مؤشِّرَ أسعارِ الإنتاجِ Producer Price Index هو نسبةُ تكلفةِ اليوم إلى تكلفةِ الأساسِ أي:

$$CPI = PPI = \frac{\sum_{i=1}^{n} q_{i0} p_{ij}}{\sum_{i=1}^{n} q_{i0} p_{i0}} \times 100$$

و يختلفُ مؤشِّرُ CPI عن مؤشِّر PGDP في ثلاثِ طُرقٍ رئيسةٍ هي :

* يقيسُ مؤشِّرُ $PGDP$ أسعارَ مجموعةٍ واسعةٍ من السلعِ تفوقُ تلك المقاسةَ بواسطةِ مؤشِّر CPI .

* يقيسُ مؤشِّرُ CPI تكلفةَ مجموعةٍ (سلّةٍ) من السلعِ المعطاةِ، وهي نفسُها من سَنةٍ إلى أُخرى معتمدةً على ما أُنتِجَ في الاقتصادِ كلَّ سَنةٍ .

*يحتوي مؤشِّرُ CPI مباشرةً على أسعارِ الاستيرادِ؛ بينما يحتوي PGDP فقط على أسعارِ السلعِ المنتجةِ داخلَ البلدِ .

القسمُ الثاني : السياسةُ الماليةُ للدولة

سيُعالِجُ الباحثُ في هذا القِسْمِ – بعدَ إعطاءِ تعريفٍ للسياسةِ الماليةِ وأهميَّتِها – أثرَ زيادةِ الأجورِ على التضخُّمِ؛ لأنّها تُعتبَرُ من بين النفقاتِ العامَّةِ للدولةِ، ولأنَّ هذه الدراسةَ تمَّ حصرُها على دراسةِ تطوُّرِ نِسَبِ التضخُّمِ مقابلَ الزيادةِ المتواصلةِ في الأجورِ .

تعريفُ السياسةِ الماليةِ : يُمكِنُ تعريفُ السياسةِ الماليةِ : "بأنّها مجموعةٌ من القواعدِ والأساليبِ والوسائلِ والإجراءاتِ والتدابيرِ التي تتَّخِذُها الدولةُ لإدارةِ النشاطِ الماليِّ بأكبرِ كفاءةٍ ممكنةٍ؛ لتحقيقِ مجموعةٍ من الأهدافِ الاقتصاديةِ، والاجتماعيةِ، والسياسيةِ خلالَ فترةٍ مُعيَّنةٍ"[1] .

كما يُمكِنُ تعريفُ السياسةِ الماليةِ : "بأنّها البرنامجُ الذي تُخطِّطه الدولةُ وتُنفِّذُه مُستخدِمةً فيه مصدرَ الإيراداتِ العامَّةِ وبرامجَها الإنفاقيةَ لإحداثِ أثرٍ مرغوبٍ فيه، وتجنُّبِ أثرٍ غيرِ مرغوبٍ فيه على متغيِّراتِ النشاطِ كافَّةً (الاقتصاديِّ، والاجتماعيّ، والسياسيّ) تحقيقاً لأهدافِ المجتمعِ[2] .

أهمِّيةُ السياسةِ الماليةِ : بعدَ تدخُّلِ الدولةِ في الحياةِ الاقتصاديةِ أضافت إلى دالَّةِ الطلبِ الكليِّ مُتغيِّراً ثالثاً ألا وهو الإنفاقُ الحكوميُّ والذي يُعتبَرُ العنصرَ الأكثرَ أهمِّيةً وفعاليةً في إيجادِ ما يُسمَّى بالدُّفعةِ القويِّةِ في النشاطِ الاقتصاديِّ؛ وخاصَّةً في الاقتصادياتِ الناميةِ، ويعودُ سببُ ذلك إلى[3] :

---

[1]: عبد المطلب عبد الحميد،"السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي(تحليل كلي)"، مجموعة النيل العربية،سلسلة الدراسات الاقتصادية، الطبعة الأولى، القاهرة،ص43.

[2]: كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي – دراسة تحليلية مقارنة، دار الخلدونية، القبة القديمة، الجزائر،1998، ص.56

[3]: -محمود حسين الراوي – كاظم جاسم العيساوي" الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع،الأردن،2009، ص (133-132)

* ضعف الإنفاق الاستهلاكيٍّ؛ بسبب انخفاض مستوى الدخول في الدول النامية.
* ضآلة الإنفاق الاستثماريٍّ الخاصٍّ في تلك الدول؛ نتيجةً للمشاكل الكثيرة التي تُواجهُها، والتي قد تؤدِّي إلى إعاقة حَركته ونُموِّه، وهذا بسبب عدَّة مشاكلَ منها:

١- عدمُ توفُّرِ البيئة الملائمة، أو المناخ الملائم لنموٍّ ذلك النوع من الاستثمار؛ وخاصَّةً ما يتعلَّقُ بعدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية.

٢ – ضيقُ الأسواق المحلية والتي لا تُشجِّعُ المستثمرَ الخاصَّ بزيادة استثماراته، وعدمُ الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في مجالات الزراعة، والصناعة، وتنمية القطاعات الإنتاجية؛ حيث يلاحَظُ أنّ أغلبَ الاستثمارات في ذلك القطاع تُوجَّهُ إلى نشاطاتٍ هامشيَّةٍ سريعة العائد؛ كالنشاطات العقارية، المضارَبة في أسواق الأوراق المالية.

٣- ضعفُ الإنفاق الاستهلاكيٍّ وقد يكونُ ذلك عاملاً مُشجِّعاً لزيادة الاستثمارات الخاصَّة.

٤- ارتفاعُ نسبة أو درجة المخاطرة، أو عدمُ التيَّقُن للمستقبَل.

زيادةُ الأجور:

إذا افترَضْنا عدمَ انتشار وَهَم النقود بين الأفراد؛ فالمتوقَّعُ عدمُ حدوث تغيُّرٍ في نسبة الإنفاق الكُلِّيٍّ إلى الدخل النقديٍّ الكُلِّيٍّ المتاح كنتيجةٍ للتغيُّر في المستوى العامٍّ للأسعار، والمصحوب بتغيُّرٍ مُتناسبٍ في هذا الدخل النقديٍّ المتاح؛ لكنّ هذا لا يستثني ترتُّبَ آثارٍ لزيادة الأجور على الأسعار، وبالتالي تأثيرَها المباشر على نسبة التضخُّم،و هذا ما تعرَّضَتْ إليه الدراسةُ التي قام بها كُلٌّ من Bills وKlenow سَنة ٢٠٠٤، وتلتْها بعد ذلك دراسةُ كُلٍّ من Klenow وKryvstov2005 والتي تمَّتْ على السلاسل الزمنية المتعلِّقة بتغيُّرات الأسعار، ومُحاولة إيجاد متوسِّط الأسعار لمُدَّة ١٢ شهراً (مدَّة الدراسة) والتي تمسُّ القطاعات كافّةً، واعتمدَ كلٌّ من Bills وKlenow وKryvstov على ٣٥٠ صنفاً من السلع والخدمات خلال الدراسة استناداً إلى تقاريرَ صادرة عن المكتب الإحصائيٍّ للعمل بالولايات المتَّحدة الأمريكية، وتوصَّلُوا بعد ذلك إلى أنّ التغيُّرات في أسعار السلع خلالَ (٣) أشهرٍ تقتضي تغيُّراً في CPI يُقدَّرُ بـ: ٣٠.٤٪، وفيما يخصُّ الخدمات يتغيَّرُ CPI بمقدار ٤٠.٨٪ خلال (٧) أشهرٍ، وللتوضيح أكثرَ تمسُّ تغيُّراتُ الأسعار في كُلٍّ من السكن والحاجيات الغذائية للمستهلك، إضافةً إلى تأثيث المنازل بنسبة ٣٨.٣٪ خلالَ (٢-٣) أشهرٍ، يليها النقلُ بنسبة ١٥.٤٪ خلال شهرٍ واحدٍ، ثمَّ الخدماتُ الصحِّيَّةُ بنسبة ٦.٢٪ خلال (١٤) شهراً، وهذا ليس عامّاً في كُلِّ اقتصاديات الدول؛ فالدراسةُ التي قام بها كُلٌّ من Vilmumen وRumler سَنةَ (٢٠٠٦) في الاتحاد الأوربيٍّ، وبأسلوب الدراسة في الولايات المتحدة

الأمريكية تبيَّنَ أنّ أسعارَ الموادِّ الطاقويةِ هي الأكثرُ حساسيَّةً في تغيُّراتِها، تليها الحاجياتُ الاستهلاكيةُ، ثمَّ الخدماتُ الصحِّيَّةُ[1].

مِن خلال الدراساتِ السابقةِ يستنتجُ الباحثُ الآثارَ المترتِّبَةَ والمباشرةَ عن الأجورِ؛ والتي تبدو ظاهرةً في سلوكِ المستهلِكينَ تجُاهَ حاجيَّاتِهم، وبالتالي على أسعارِ تلك السلعِ والخدماتِ المطلوبةِ؛ فإذا ما ارتفعَ المستوى العامُّ للأسعارِ نتيجةَ سلوكِ المستهلِكينَ فهو دليلٌ واضحٌ للتضخُّمِ، وللتوضيحِ أكثرَ يتطرَّقُ الباحثُ إلى الشكل(٠١) والذي يوضِّحُ تطوُّراتِ مُعدَّلاتِ التضخُّمِ مقارَنةً بتطوُّراتِ الأجورِ في الولاياتِ المتحدةِ الأمريكيةِ.

الشكل رقم (1):العلاقة بين تغير الأجور وتطور معدلات التضخم

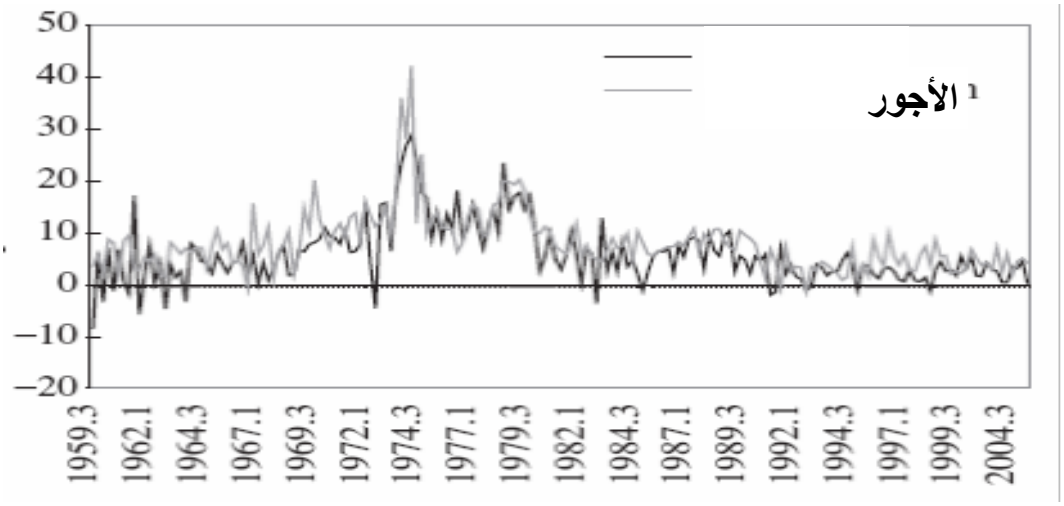

Source:MICHAEL WICKENS -Macroeconomics theoryA Dynamic General Equilibrium –,USA ,2008.

يلاحظ من الشكل أن التضخم يتمتع بمرونة عالية في المدى القصير فهو يتغير ويتطور من أقل معدلات سالبة له والتي (سجَّلَها المنحنى) إلى أعلى معدَّلاتٍ مرتفعةٍ؛ والتي نُلاحِظُها في قِمَّةِ المنحنى في سَنة ١٩٧٤، وهذا كلُّه تماشيا مع التغيرات التي تتغير بها الأجور خلال هذه السنوات وهذا ما يوضح جليا آثار الأجور على أسعار السلع والخدماتِ والتي نلخِّصُها فيما يلي :

- في السنةِ الواحدةِ تتغيَّرُ الأسعارُ والأجورُ حوالَي مرَّتينِ، أو ثلاثَ مرَّاتٍ،و هذا إنْ دلَّ على شيءٍ فهو يدلُّ على الحساسيةِ والتبعيةِ في التغيُّرِ بينهما.
- ترتفعُ الأسعارُ وترفعُ معها معدَّلاتِ التضخمِ؛ وذلك لارتفاعِ الأجورِ.

[1] -Michael Winckens ,Macroeconomics A Dynamic General Equilibrium, ,USA,2008, p208

- يُفسَّرُ ارتفاعُ الأسعارِ عن طريقِ الوحداتِ الإنتاجيةِ التي ترفعُ سعرَ السلَعِ المنتجةِ بُغيةَ تعويضِ ارتفاعِ تكاليفِ الإنتاجِ والتي من بينِها الأجورُ.

القسمُ الثالثُ: تقييمُ السياسةِ الماليةِ في الجزائرِ

الأجورُ وأثرُها على القُدرةِ الشرائيةِ:

يستندُ تحليلُ القدرةِ الشرائيةِ على مؤشِّرَينِ مُهمَّينِ هما: السعرُ والدَّخْلُ (المتمثِّلُ أساساً في الأجورِ)؛ فالنسبةُ يُمكِنُ جمعُ المعلوماتِ اللازمةِ عنها للتحليلِ؛ ولكن تَصعبُ معرفةُ تطوُّرِ دَخلِ الفئاتِ غيرِ الأجيرةِ؛ أيّ التي لا تنتمي إلى القطاعِ الرسميِّ، وتميَّزتْ بدايةُ سنواتِ التسعينياتِ بعملياتِ تحريرٍ تدريجيٍّ للأسعارِ التي أثَّرتْ على معدَّلاتِ التضخمِ بالارتفاعِ؛ لاسيَّما منذ اتخاذِ تدابيرَ حذفِ الدعمِ الماليِّ لمعظَمِ الموادِ الأساسيةِ التي كانت تستفيدُ من دعمِ الخزينةِ حتّى سَنة ١٩٩٢، هذه العملياتُ زادتْ حدَّتُها بدايةَ سَنة ١٩٩٤ في إطارِ الاتفاقياتِ مع صندوقِ النقدِ الدوليِّ FMI وتولَّدَ عن عملياتِ تحريرِ الأسعارِ تقلُّصُ الطلبِ؛ فمؤشِّرُ الأسعارِ عند الاستهلاكِ تضاعفَ إلى ٤.٦٪.

في الفترة ١٩٩٠–١٩٩٨ أيّ: أنّ المنتجاتِ التي كانت تُكلِّفُ ٥ دج في سَنة ١٩٩٠ أصبحَت تُكلِّفُ ٢٣ دج في سَنة ١٩٩٨، وشهدتِ الأرقامُ البيانيةُ العامَّةُ للأسعارِ عند الاستهلاكِ خلالَ العشريةِ الأخيرةِ فترتَينِ تميَّزتا بارتفاعٍ كبيرٍ:

الفترة الأولى: امتدتْ على سَنتَي (١٩٩٠ و ١٩٩١) (٢٥٪ و ٣٢٪ على التوالي)[1].

الفترة الثانية: شملتْ سَنتي (١٩٩٤ و١٩٩٥) (٢٩٪ و٣٠٪).

ومنذ سنةِ ١٩٩٦ صارَ ارتفاعُ الأرقامِ البيانيةِ للأسعارِ أقلَّ بكثيرٍ ممّا كانت عليه (١٨.٧٪ في سَنة ١٩٩٦ و ٥.٧٪ في سَنة ١٩٩٧) واستمرَّ الانخفاضُ بصورةٍ سريعةٍ في سنوات (١٩٩٨ و١٩٩٩) والسُّداسيّ الأوَّل من سَنة (٢٠٠٠) ليشملَ ٥٪ و٢.٦٪ و٠.٩٪ على الترتيب، أمّا على مستوى المداخيلِ التي تمثِّلُ فئةُ الأجورِ العاملَ الأساسَ المحدِّدَ لها؛ فهي تدخلُ كطرفٍ أساسٍ في إحدى القيودِ الماليةِ التي تلتزمُ بها الدولةُ في إطارِ سياسةِ الاستقرارِ والتصحيحِ الهيكليِ؛ حيث نلاحظُ أنّ الأجورَ ارتفعتْ بصورةٍ متناقصةٍ بين سَنتَي (١٩٩٤ و١٩٩٦) وهذا ما انجرَّ عنه تضرُّرُ القدرةِ الشرائيةِ للأُجراءِ؛ فحسبَ الديوانِ الوطنيِّ للإحصائياتِ تبيَّنَ في الفترة(١٩٩٠–١٩٩٦) بأنّ الأُجراءَ يَفقدونَ ٣٠٪ من قُدرتِهم الشرائيةِ؛ وهذا بالرغمِ من ارتفاعِ الأجورِ.

[1] - دبون عبد القادر،سويسي هواري مداخلة في مجلة الباحث بعنوان "أثر الخوصصة في الجزائر على وظيفة تسيير الموارد البشرية في المؤسسة"جامعة ورقلة العدد الرابع

لكنَّ حصَّةَ الأجراءِ بالنسبةِ لتطوُّرِ دخلِ الأُسرِ انخفضتْ في الفترةِ (٩٣–٩٧) من ٤٥.٥٪ إلى ٤٣.٢٪ مقارناً مع حصَّةِ المستقلِّينَ (غير الأُجراء) في الفترة نفسِها والمكوِّنةِ لدخلِ الأُسرِ من ٣٣٪ إلى٣٩٪، وحسبَ الديوانِ نفسه المذكور أعلاهُ فإنّ القُدرةَ الشرائيةَ للأُجراءِ المصنَّفينَ إلى ثلاثةِ أصنافٍ: (الإطاراتِ، الأعوانِ، التِّقنيينَ عاملي التنفيذِ) في الفترةِ (٩٣–٩٧) مُبيّنة في الجدولِ (٣–٣) التالي:

الجدول (٠١):يوضِّحُ تطوُّرَ القُدرةِ الشرائيةِ للأُجراءِ (٩٣–٩٦)

السنوات	1993	1994	1995	1996
الإطارات	87,4	85,3	71,5	68,7
الأعوان التقنيون	90,1	82,7	73,7	69,6
عاملو التنفيذ	117,9	94,0	85,1	82,5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

من هذه المعطَياتِ المتوفِّرَة في الجدولِ يُلاحَظُ أنّ مؤشِّرَ القدرةِ الشرائيةِ قد انخفضَ من عامٍ لآخرَ ابتداءً من سَنةِ ١٩٩٣ وخاصَّةً بالنسبةِ للطبقاتِ المتوسطةِ (الإطاراتِ، والأعوانِ، التِّقنيينَ) وهذا ما يبن أن معدل زيادة الأجور أقل من معدل زيادة الأسعار، أما بالنسبة للفترة (١٩٩٨–٢٠٠٠) فانه بالرغم من ارتفاع الأجور بـ: ٥٪ سنة ١٩٩٩ و ٦٪ سنة ٢٠٠٠ إلا أن الأسعار إرتفعت مقارنة بالأجور.

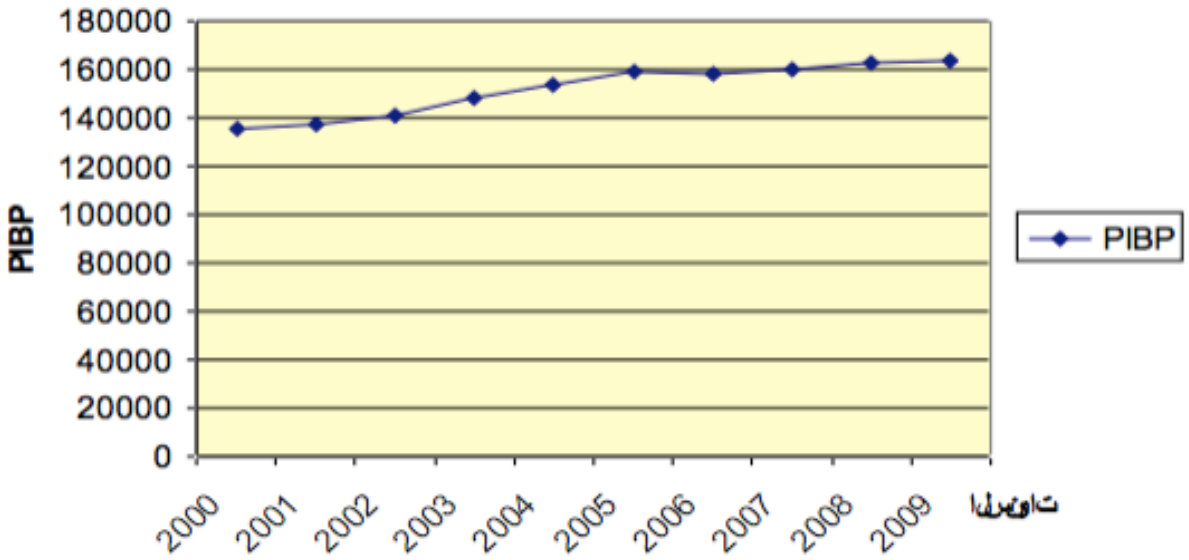

المصدر: من إعدادِ الطالبِ اعتمادا على إحصائيات صندوق النقد الدولي

كما يُظهِرُ الشكلُ (٠٢) الوتيرةَ المتزايدةَ للأجورِ؛ بحيث امتدتْ إلى غاية ٢٠٠٩ مع تسجيلِ الملاحظةِ نفسِها بارتفاعٍ متزايدٍ للأسعارِ خلال هذه الفترة، وبالتالي فتدهورُ القدرةِ الشرائيةِ يبقى خاصَّةً على مستوى الأصنافِ

الدنيا؛ لاسيّما الطبقات التي تُعاني من البَطالة (تسريح العُمّال) الناتجة عن الإصلاحات التي قامتْ بها الدولةُ (إعادة الهيكلة،خوصَصة المؤسَّسات)، أو دخول عمالة جديدة إلى سوق العمل الشيءُ الذي يُنقِصُ من قُدرَتهم الشرائية بدَرجة كبيرة.

التضخُّمُ في الجزائر: عَرفت الجزائرُ خلال سَنوات(١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤) معدَّلات التضخم قُدِّرَت على التوالي بـ: ٣٢٪، ٢٠.٥٪، ٢٩٪، ويُمكِنُ تفسيرُ هذه الظاهرة في الجزائر من خلال وجود اختلالات هيكلية تُعدُّ بمثابة مقومات أساسية لوجود قُوى تضخُّمية ذاتية وتتمثَّلُ في تنامي (نموٌّ مُتواصِلٍ ومتزايد) للطلب الكُلِّيِّ مقابلَ عدم مُرونة الجهاز الإنتاجيِّ، ويعودُ نموُّ الطلب الكليِّ إلى[1] :

* تزايد نموِّ الكتلة النقدية؛ فالسياسةُ النقديةُ تتَّسِمُ بكونها توسُّعيَّةً خلال (١٩٩٢-١٩٩٣)؛ إذ تهدفُ إلى تمويل عجْزِ الميزانية، واحتياجات الائتمان لدى المؤسَّسات العامَّة، وبهذا كانت زيادةُ حجم النقد بالمفهوم الواسع بين ١٩٩٢-١٩٩٣ بنسبة ٢٢٪ مقابلَ نموٍّ إجماليٍّ للناتج المحليِّ للفترة نفسها بحوالي ١١٪.
* تزايد المدفوعات من الأجور الحكومية؛ فبَعدَ سياسة ماليةٍ مُتشدِّدَةٍ إثرَ برنامج الإصلاح، عَرفَت السياسةُ الماليةُ توسُّعاً بسبب الظروف الأمنية آنذاك؛ ممّا أدّى إلى زيادة متوسِّط الأجور بما يزيدُ بـ: ١٠ نقاط مئوية من إجماليّ الناتج المحليِّ في شكل زيادة الأجور والعلاوات الجديدة للعمَّال من ذوي المهارات الخاصَّة، وقد زادَ- خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٣) إجماليُّ الأجور الحكومية بحوالَي ٣٠٪ من إجماليِّ الناتج المحليِّ، وكان نموُّ الطلب الكُلّيِّ غيرَ متلائمٍ مع معطيات الإنتاج؛ سواءٌ القطاع العامِّ، أو حتى القطاع الخاصّ، ويعودُ عدمُ مرونة جهاز العَرض لأسبابٍ هيكلية؛ أيّ: تتعلَّقُ بهيكل المؤسسات، والهدف الحقيقيِّ من تأسيسها، وما يتبعُ المؤسسةَ من سياسة تشكيلٍ للأسعار،سياسة الإنتاج، حرِّيَّة البيع والمنافسة ويوضِّحُ الشكلُ (٠٣) ذلك:

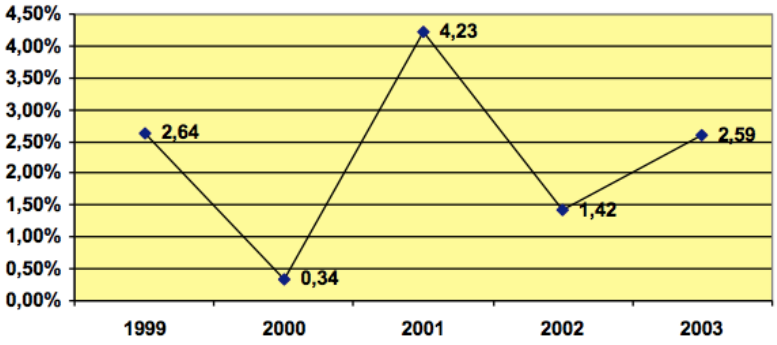

الشكل (03):تطور معدلات التضخم

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات صندوق النقد الدولي

[1]- د موسى رحماني،مداخلة بعنوان "السياسة الاقتصادية الجزائرية بين ضغط المجتمع والتزامات الحكومة الدوليةFMI"، مؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات،جامعة ورقلة.

بحيثُ عرفَت الجزائرُ منذ ١٩٩٩ تذبذباً في معدَّلِ التضخُّمِ ليسجِّلَ أخفضَ معدَّل ٠.٠٥٪ له سَنة ٢٠٠٠ ليعودَ إلى الارتفاعِ بعد ذلك إلى أعلى مستوىً له سنة ٢٠٠١ بمعدَّل تقريبا ٠.٠٤٥٪، وإذا ما عُدنا إلى الشكلِ (٠٢) نجَدُ أنّ ارتفاعَ معدَّلِ التضخُّمِ قد تزامنَ مع الارتفاعِ في الأجورِ ابتداءاً من سَنة ٢٠٠١ .

الدراسة الأولى : دراسةٌ قياسيَّةٌ لأثرِ التغيُّرات في نصيبِ الفردِ من الناتجِ الداخليِّ الخام الحقيقيِّ على مؤشِّرِ أسعارِ الاستهلاك :

تمّت الدراسةُ اعتماداً على إحصائياتٍ صادرةٍ عن صندوقِ النقدِ الدوليِّ؛ والخاصَّة وبمؤشِّرِ الأسعارِ والجورِ للفترةِ (١٩٨٠-٢٠٠٩).

المرحلةُ الأُولى : استقرارُ السلاسلِ الزمنية :

تمَّ إعطاءُ عددِ التأخُّراتِ بواسطةِ برنامج EVIEWS وقُدِّرَت بـ P = 02 بالنسبةِ لكُلٍّ من نصيبِ الفردِ من الناتجِ الداخليِّ الخامِّ الحقيقيِّ PIBPR والمؤشِّرِ أسعارِ الاستهلاكِ IPC .

الجدول : (٠٢) : اختبارُ ADF للمُتغيِّرات :

المتغيرات	$t_{\varphi j}(ADF)$	%1	%5	%10
PIBPR	-0.889892	-3.689194	-2.971853	-2.625121
IPC	-1.774306	-3.679322	-2.967767	-2.622989

اختبارُ ADF المبيَّنُ في الجدولِ (٠٢)يوضِّحُ أنّ قيمة $t_{\varphi j}$ لكلِّ المتغيِّرات أكبرُ من القِيَمِ الحرِجَةِ عند مستوى ١٪، ٥٪، ١٠٪ . وبالتالي نقبلُ الفرضيةَ العَدميةَ؛ أيّ وجودِ جُذورٍ وحدوية، وعدمِ استقرارِ السلاسلِ الزمنيةِ .

الجدول (٠٣) : اختبارُ ADF للتفاضلاتِ الأُولى للمتغيِّرات :

المتغيِّرات	$t_{\varphi j}(ADF)$	%1	%5	%10
D(PIBPR)	-3.028430	-3.689194	-2.971853	-2.625121
D(IPC)	-5.169466	-3.689194	-2.971853	-2.625121

اختبارُ ADF المبيَّن في الجدولِ (٠٣) يبيِّنُ أنّ قيمةَ $t_{\varphi j}$ للتفاضُلاتِ الأُولى ل : D(PIBPR) أصغرُ من القِيَمِ الحَرِجَةِ عند مستوى ثقةٍ ٥٪ و١٠٪؛ وبالتالي نرفضُ الفرضيةَ العَدميَّةَ؛ أيّ عدمَ وجودِ جُذورٍ وحدويةٍ واستقرارِ

السلسلةِ الزمنيةِ. قيمة $t_{\varphi j}$ للتفاضُلاتِ الأُولى بالنسبةِ ل: $D(IPC)$ أصغرُ من القيَمِ الحَرِجَةِ عند مستوى ١٪، ٥٪، ١٠٪. وبالتالي نرفضُ الفرضيةَ العدميةَ؛ أيّ عدمَ وجودِ جذورٍ وحدويةٍ وبالتالي استقرارَ السلاسلِ الزمنيةِ.

المرحلةُ الثانيةُ: إيجادُ عددِ العلاقات:

الجدول(٠٤): إيجادُ عددِ العلاقاتِ عند: $r1 =$

الفرضياتُ	λ trace	5%	الخلاصة
$r1 =$	12.30870	3.841466	توجد علاقة

في الجدول (٠٤) يُبيِّنُ اختبارُ johansen أنّه عندَ اختبار $r1 =$ نجدُ أنّ λ trace أكبرَ من القيَمِ الحَرِجَةِ عند مستوى ٥٪، وبالتالي نرفضُ الفرضيةَ العدميةَ؛ أيّ أنّ رتبةَ المصفوفةِ تساوي الواحدَ (٠١)، ويُوجَدُ هناك علاقةُ تكاملٍ متزامنٍ بين المتغيِّرين.

ولمعرفةِ اتِّجاهاتِ هذه العلاقاتِ نستعملُ العلاقاتِ السببيةَ.

المرحلةُ الثالثةُ: اختبارُ اتجاهِ العلاقةِ السَّببيَّة:

– **شروطُ اختبارِ العلاقةِ السببية**: من شروطِ اختبارِ العلاقاتِ السببيةِ أن تكونَ مستقرَّة، وعلى هذا نستخدمُ التفاضُلاتِ الأولى للمُتغيِّرات، ومن ثمّ حسابَ عددِ التأخُّراتِ للنموذجِ والذي وجَدناه 02P

– **دراسةُ العلاقةِ السببيةِ بين التفاضُلِ الأوَّلِ نصيبِ الفردِ من الناتجِ الداخليِّ الخامِّ الحقيقيِّ مُقابلَ التفاضلِ الأوَّلِ لمؤشِّرِ أسعارِ الاستهلاك**

الجدول (٠٥): اختبار granger للعلاقاتِ السببية:

الفرضيات	F الإحصائية لفيشر	الاحتمال
الفرضية **1**: $D(PIBPR,2)$ لا يُسبب $D(IPC,2)$	2.61957	0.0965
الفرضية **2**: $D(IPC,2)$ لا يُسبب $D(PIBPR,2)$	0.89556	0.4234

حسب اختبارِ granger المبيَّنِ في الجدولِ (05)، القيمةُ الإحصائيةُ لفيشر في الفرْضيةِ ١ أصغرُ من F الجدوليةِ عند مستوى ٥٪؛ أيّ أنّ الاحتمالَ أكبرُ من ٠.٠٥، وبالتالي نقبلُ الفرضيةَ ١، كما أنّ القيمةَ الإحصائيةَ لفيشر في الفرضيةِ ٢ أصغرُ من F الجدوليةِ عند مستوى ٥٪؛ أيّ أنّ الاحتمالَ أكبرُ من ٠.٠٥، وبالتالي نقبلُ الفرضيةَ ٢، ومنه فإنّ العلاقةَ لا يكونُ لها اتجاهٌ مُحدَّدٌ من متغيِّرِ اتجاهِ الآخرِ؛ سواءٌ من ناحيةِ تأثيرِ نصيبِ الفردِ من PIB على IPC، أو مؤشِّرِ أسعارِ الاستهلاكِ على نصيبِ الفردِ من PIB، وإذا تبيَّن من خلال الدراسةِ أنّ كلاً من

نصيبِ الفردِ من الناتجِ الداخليِّ الخامِّ الحقيقيِّ PIBPR ومؤشِّرِ أسعارِ الاستهلاك IPCa تربطهُم علاقتانِ ضمنَ النموذجِ وذلك خلال فترةِ الدراسة؛ فحسبَ اختبارِ johansen في الجدولِ رقْم (٠٤) تُوجَدُ هناك علاقةُ التكاملِ المتزامنِ بين نصيبِ الفردِ من الناتجِ الداخليِّ الخامِّ الحقيقيِّ PIBPR ومؤشِّرِ أسعارِ الاستهلاك IPC، وحسبَ اختبارِ granger المبيَّنِ في الجدولِ رقْم (٠٥) اتَّضَحَ وجودُ علاقةٍ في اتجاهينِ بين نصيبِ الفردِ من الناتجِ الداخليِّ الخامِّ الحقيقيِّ PIBPR ومؤشِّرِ أسعارِ الاستهلاكِ IPC ويعودُ السببُ في ذلكَ إلى توفُّرِ السيولةِ لدى الأفرادِ من خلال زيادةِ الأجورِ؛ ممّا يدفعُهم إلى الطلبِ على السلعِ الاستهلاكية، وبدَورِه تعملُ هذه الزيادةُ في الطلبِ على رفعِ الأسعارِ؛ وبالتالي ارتفاعِ مؤشِّرِ التضخُّمِ، ولمواجهةِ الارتفاعِ في التضخُّمِ تعملُ الحكومةُ على زيادةِ الأجورِ والتي تُوجَّهُ للمستهلك؛ ليُحافظَ على استهلاكه مقابلَ الارتفاعِ في أسعارِ السلعِ الاستهلاكية.

الخاتمةُ: وجَدتِ الجزائرُ نفسَها في نهايةِ الثمانينياتِ تُعاني من اختلالاتٍ هيكليةٍ ارتفاع في معدَّلِ التضخُّمِ، وعَجْزٍ في ميزانِ المدفوعات، وارتفاعِ المديونيةِ الخارجية، وأصبحَ من الضروريِّ عليها أن تقومَ بتغييرٍ جذريٍّ لتوجُّهِها الاقتصاديِّ، وهو ما قادَها إلى الدخولِ في سلسلةٍ من الإصلاحاتِ الاقتصاديةِ والهيكليةِ بهدفِ الانتقالِ إلى اقتصادِ السوقِ، والاندماجِ في الاقتصادِ العالَميِّ؛ لكنّ تكلفةَ هذا الانتقالِ كانت كبيرةً، وهذا فيما يخصُّ معدَّلَ البطالةِ، وباشتدادِ الأزمةِ الاقتصاديةِ اتَّبعَتِ الجزائرُ برامجَ تنمويةً قصدَ الرفعِ من أداءِ الاقتصاد، وزيادةِ الأجورِ قصدَ تحسينِ المعيشة؛ لكنّ ذلك هو الآخرُ انعكسَ سلباً على تدهورِ قُدرتِهم الشرائية،والذي أظهَره مؤشِّرُ أسعارِ الاستهلاكِ خلال السنواتِ الأخيرةِ وما أكَّدَتْه الدراسةُ القياسيَّةُ من أنّ هناكَ علاقةَ تأثيرٍ في اتجاهَينِ –بين الأجورِ ومؤشِّرِ أسعارِ الاستهلاك–،وأخيراً لابُدَّ من القولِ: لكي تحُقِّقَ السياسةُ الماليةُ دورَها يجبُ أن تُسطَّرَ من طَرفِ الحكومةِ بعنايةٍ ودقَّةٍ مع ملاحظةِ الآثارِ المترتِّبة،و مراعاةِ حالةِ المستهلك؛ لكنّ هذا لا يكفي حتى يتَّخذَ المستهلكُ قراراته التي تُحقِّقُ له الإشباعَ في ظلِّ فهمِ السياسةِ التي اتَّخذَتْها الحكومةُ؛ وهو ما يُطلَقُ عليه بالتوقُّعاتِ الرشيدةِ للمستهلك.